الإعلان العالمي لحقوق البشرية

البشرية في القرن 21

+++

أمضى جنسنا البشري ملايين السنين قبل أن يتميز عن المملكة الحيوانية. وقضى أسلافنا آلاف السنوات قبل اكتشاف واستغلال كوكبنا. أما اليوم، فالبشرية تعي، في نفس الآن، وجودها الخاص والأخطار التي تعرض لها هي نفسها هذا الأخير.

لقد حان الوقت إذن لإقرار حقوق وواجبات البشرية، التعريف بها وحشد أكبر عدد منا للانتساب إليها. وهذا هو سبب وجود "الإعلان العالمي لحقوق البشرية" الذي رأى النور بباريس في 2015، على غرار "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" لسنة 1948.

ذلك أن البشرية ليست مكونة فقط من مجموع البشر الذين يعمرون كوكبنا. وهي ليست فحسب واقعا بيولوجيا، ديموغرافيا واجتماعيا. بل تشمل أيضا بعدها الأخلاقي الذي يجب أن تتولاه، بعد ناتج عن كرامة كل واحد من أعضائها في تميزه، وهشاشته ومسؤولياته.

اعتمد "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" من طرف الأمم المتحدة خلال القرن العشرين، وذلك بعد أن انتهكت همجيات جماعية مفهوم الإنسان نفسه. وكان يهدف إلى إعادة بناء الاحترام الواجب إزاء كل فرد كيفما كان أصله أو وضعه الاجتماعي وتجديد تأكيده.

يبزغ "الإعلان العالمي لحقوق البشرية" في رحم قرن هو قرننا، في لحظة نواجه خلالها جميعنا أخطارا شاملة، بل لا رجعة فيها ربما، مثلما هي لحظة توفر فرص تقدم هائلة. هذه المرحلة التاريخية الجديدة تفرض، في نطاق حقوق الإنسان، توسيع هذه الأخيرة لتشمل المجموعة البشرية برمتها.

تهدف حقوق الإنسان إلى احترام وحماية كل فرد. ومن جهتها، تؤسس حقوق وواجبات البشرية واجبا مفروضا علينا جميعا، فرديا وجماعيا: المساهمة في ضمان استمرارية البشرية، حاليا كما بالنسبة لخلفنا وسلالتنا. هكذا، ينضاف إلى

مبدأ كرامة كل فرد الذي ترتكز إليه حقوق الإنسان، مبدأ المسؤولية الذي يشكل امتداده الضروري.

يأخذ "الإعلان العالمي لحقوق البشرية" بعين الاعتبار الطابع المستعجل للأخطار المحدقة، وفي الآن نفسه التضامن الذي يربط بيننا جميعا والمسؤولية التي تتمخض عنه. لكنه مستوحى أيضا من الثقة في قدرة الابتكار والتكيف وفطرة الحفاظ على الذات لدى جنسنا.

تعرضت البشرية، طيلة تاريخها، لمآسي وأخطار هددت وجودها نفسه. ومع ذلك، فقد استمرت على قيد الوجود وتطورت إلى درجة جعلتها اليوم تعرف أمد حياة وظروف عيش غير مسبوقة، وذلك رغم الكثير من البلاء الذي واجهته. ويبتغي "الإعلان العالمي لحقوق البشرية" المساهمة في الحفاظ على حياة مقبولة لمعاصرينا وفي تهيئ مآل أفضل لأطفالنا.

الديباجة

إن الدول الأطراف في هذا الإعلان،

1 إذ تذكر بأن البشرية والطبيعة معرضتان للخطر، وعلى وجه الخصوص بأن الآثار السلبية للتغيرات المناخية، والوتيرة المتسارعة لفقدان التنوع البيولوجي، وتردي الأراضي والمحيطات، تشكل جميعها انتهاكات للحقوق الأساسية للكائن البشري وتهديدا جوهريا للأجيال الحاضرة والقادمة،

2 وإذ تلاحظ بأن الخطورة القصوى للوضع التي تشكل موضوع قلق بالنسبة للبشرية برمتها، تستلزم إقرار مبادئ جديدة وكذا حقوق وواجبات جديدة،

3 وإذ تذكر بتشبثها بالمبادئ والحقوق المعترف بها ضمن "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان"، بما في ذلك المساواة بين النساء والرجال، وكذا بتشبثها بأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة،

4 وإذ تذكر بالإعلان حول البيئة الصادر في ستوكهولم سنة 1972، والميثاق العالمي للطبيعة الصادر في نيويورك سنة 1982، وإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية لسنة 1992، وقراري الجمعية العامة للأمم المتحدة (إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية لسنة 2000 والمستقبل الذي نريده لسنة 2012)،

5 وإذ تذكر بأن هذا الخطر نفسه معترف به من قبل فاعلي المجتمع المدني، وخاصة شبكات الأفراد، والمنظمات، والمؤسسات والمدن كما ورد ذلك ضمن "ميثاق الأرض" لسنة 2000،

6 وإذ تذكر بأن البشرية التي تشمل جميع الأفراد والتنظيمات البشرية، تضم في نفس الوقت الأجيال السابقة والحالية والمستقبلية، وبأن استمرارية البشرية تستند إلى هذا الرابط بين الأجيال،

7 وإذ تجدد التأكيد على أن الأرض، بيت البشرية، تشكل كلا يحكمه الترابط المتبادل، وعلى أن وجود ومستقبل البشرية مرتبطان ارتباطا لا ينفصم بوسطها الطبيعي،

8 وإذ هي مقتنعة بأن الحقوق الأساسية للكائن البشري وواجبات المحافظة على الطبيعة مترابطة ببعضها البعض جوهريا، وإذ هي مقتنعة بالأهمية الأساسية التي تكتسيها المحافظة على الحالة الجيدة للبيئة وتحسين جودتها،

9 وإذ تضع في اعتبارها المسؤولية الخاصة الملقاة على عاتق الأجيال الحالية، خاصة الدول التي تؤول إليها المسؤولية الأولى في هذا المجال، ولكن أيضا الشعوب؛ والمنظمات الحكومية الدولية؛ والمقاولات، لاسيما الشركات متعددة الجنسيات؛ والمنظمات غير الحكومية، والسلطات المحلية والأفراد،

10 وإذ تضع في اعتبارها أن هذه المسؤولية الخاصة تمثل واجبات إزاء البشرية، وأنه يجب إنفاذ هذه الواجبات، مثلها مثل هذه الحقوق، عبر وسائل عادلة، وديمقراطية، وبيئية وسلمية،

11 وإذ تضع في اعتبارها أن الاعتراف بالكرامة الجوهرية للبشرية وأعضائها يشكل أساس الحرية والعدالة والسلم في العالم،

12 تعلن المبادئ والحقوق والواجبات التالية وتعتمد هذه الاتفاقية:

المبادئ

المادة الأولى:

مبدأ المسؤولية والإنصاف والتضامن في أوساط كل جيل وبين مختلف الأجيال، يتطلب من الأسرة البشرية، ولاسيما من الدول، العمل بشكل مشترك ومتمايز، على حماية البشرية والأرض والمحافظة عليهما.

المادة 2:

مبدأ كرامة البشرية وأعضائها يقتضي تلبية حاجياتهم الأساسية، وكذلك حماية حقوقهم الثابتة. ويضمن كل جيل احترام هذا المبدأ في الزمن.

المادة 3:

مبدأ استمرارية وجود البشرية يضمن حماية وصيانة البشرية والأرض من خلال أنشطة إنسانية حذرة تحترم الطبيعة، لاسيما عناصرها الحية ، البشرية منها وغير البشرية، وتسخر كل الإمكانيات من أجل الوقاية من جميع الآثار الخطيرة أو التي لا رجعة فيها العابرة للأجيال.

المادة 4:

مبدأ عدم التمييز بسبب الانتماء إلى جيل معين يحمي البشرية، وخاصة الأجيال القادمة، ويستلزم ألا تنتج عن الأنشطة أو الإجراءات التي تقدم عليها الأجيال الحالية آثار من شأنها خلق أو تأبيد تقليص كبير للموارد والاختيارات المتاحة للأجيال القادمة.

حقوق البشرية

المادة 5:

للبشرية، مثلها مثل جميع الكائنات الحية، الحق في العيش في بيئة سليمة يمكن تحملها بيئيا.

المادة 6:

للبشرية الحق في تنمية مسؤولة، منصفة، متضامنة ومستدامة.4

المادة 7:

للبشرية الحق في حماية التراث المشترك تراثها الطبيعي والثقافي، المادي منه واللامادي.

المادة 8:

للبشرية الحق في الحفاظ على الممتلكات المشتركة، خاصة الهواء والماء والأرض، وفي الولوج العام والفعلي للموارد الحيوية. وللأجيال المقبلة الحق في نقل هذه الممتلكات لها.

المادة 9:

للبشرية الحق في السلم، وخاصة الحق في الحل السلمي للخلافات، والحق في الأمن البشري على المستويات البيئية والغذائية والصحية والاقتصادية والسياسية. يستهدف هذا الحق بالخصوص وقاية الأجيال المتعاقبة من آفة الحروب.

المادة 10:

للبشرية الحق في حرية الاختيار لتحديد مصيرها. يمارس هذا الحق عبر أخذ المدى البعيد للاختيارات الجماعية بعين الاعتبار، ولاسيما الوتائر الملازمة للبشرية والطبيعة.

الواجبات تجاه البشرية

المادة 11:

من الواجب على الأجيال الحالية ضمان احترام حقوق البشرية، مثل ما عليها ضمان احترام حقوق مجموع الكائنات الحية. ويطبق احترام حقوق البشرية واحترام حقوق الإنسان، اللذين لا يمكن الفصل بينهما، تجاه الأجيال المتعاقبة.

المادة 12:

من واجب الأجيال الحالية الضامنة للموارد والتوازنات البيئية والإرث المشترك والإرث الطبيعي، الثقافي المادي منه واللامادي، العمل على حماية هذا الإرث وعلى أن يتم استخدامه بحذر ومسؤولية وإنصاف.

المادة 13:

ومن أجل ضمان ديمومة الحياة على كوكب الأرض، فإنه من واجب الأجيال الحالية عمل كلما يمكن بغية حماية الغلاف الجوي والتوازنات المناخية، والعمل ما أمكن لتفادي تنقل الأشخاص المرتبط بعوامل بيئية، أو حين يستحيل ذلك إسعاف الأشخاص المعنيين وحمايتهم.

المادة 14:

من واجب الأجيال الحالية توجيه التطور العلمي والتقني في اتجاه حماية الجنس البشري والأجناس الأخرى وعافيتهما. ولهذا الغرض، فإن عليها بشكل خاص ضمان ولوج واستعمال الموارد البيولوجية والجينية التي تحترم الكرامة البشرية والمعارف التقليدية والحفاظ على التنوع البيولوجي.

المادة 15:

من واجب الدول وباقي المتدخلين والفاعلين العموميين والخواص واجب إدماج المدى البعيد وتشجيع التنمية البشرية والمستدامة. ومن اللازم إدماج هذه التنمية، وكذا المبادئ والحقوق والواجبات المضمنة في هذا الإعلان، ضمن برامج تعليمية وتربوية وأن يتم إنفاذها.

المادة 16:

من واجب الدول ضمان فعلية المبادئ والحقوق والواجبات المضمنة في هذا الإعلان، بما في ذلك تنظيم الآليات التي تسمح بضمان احترامها.